أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الإستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2020

The importance of Islamic finance in promoting agricultural investment to achieve food security in Algeria: Econometric study (2000-2020)

عروس أمينة

[1]جامعة البليدة -2- لونيسي علي (الجزائر)، a.arous@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/07 تاريخ القبول: 2023/12/29 تاريخ النشر: 2024/01/15

الملخص:

استهدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التمويل الإسلامي بالنسبة للاستثمار الزراعي الجزائري لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تقدير نموذج قياسي للفترة 2000-2020 بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك لاختبار الحدود وفق نموذج ARDL، فأوضحت النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج مما مكن من تقدير مختلف التأثيرات في الأجلين القصير والطويل، كما أن ألية تصحيح الخطأ للنموذج وضحت أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بلغت 16.87%، كما أن أثر القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي يقتصر على الأجل القصير فقط دون الأجل الطويل؛ ما يستدعي التوجه التمويل الإسلامي لنمو الاستثمار الفلاحي بالجزائر من خلال: تعزيز الوعي لدى المستثمر الفلاحي بأهمية البنية التشريعية والمؤسسية للمالية الإسلامية بالجزائر؛ يجب أن توفير تشكيلة متنوعة من عقود التمويل الإسلامي؛ كما على الفاعلين في هذا القطاع إعادة النظر في تكلفة التمويل والتي هي مرتفعة نسبيا؛ الأمر الذي يحد نسبيا من التوسع في استخدام هذا النوع من التمويل في مجال الزراعة.

الكلمات المفتاحية: التمويل، الإسلامي، الإستثمار، الزراعي، الأمن الغذائي.

Abstract:

The study aimed to demonstrate the importance of Islamic finance for Algerian agricultural investment to enhance food security by estimating a econometric model for the period 2000-2020 Using cointegration to test ARDL bounds. The results showed that there is joint integration between the model variables to estimate the impact in the short and long term, and that the error correction mechanism for the model is implemented. The speed of adjustment from the short term to the long term was 16.87% and the impact of loans on the agricultural sector is limited to the short term only and not the long term. Therefore, Islamic financing must be relied upon for the growth of the agricultural sector to achieve food security: Providing a variety of Islamic financing contracts, reconsidering the cost of Islamic finance, which is relatively high.

Keywords: Finance, Islamic, investment, agricultural, food security.

المقدمة

يتطلب القطاع الفلاحي الحديث استثمارات رأس مالية وخبرات معرفية كثيفة؛ حيث تعتبر زيادة الاستثمار الرأسمالي وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه من أهم تحديات التنمية الزراعية الجزائرية؛ كما أن الاستثمار الفلاحي في الوقت الحالي يطابق مفهوم الاستثمار الصناعي، إذ اتجهت الكثير من الاستثمارات الفلاحية نحو التركيز في الإنتاج الذي يتم وفق أسس صناعية مثل الصناعات الغذائية وغيرها. وإن هذه الأهمية للاستثمار الفلاحي تبلورت مع زيادة المجتمعات للطلب على المواد الغذائية والبحث عن أفضل السبل لضمان التموين بالمواد الغذائية في أي وقت، والذي أصبح يطلق عليه بالأمن الغذائي.

توضح خارطة توزيع الإستثمارات القطاعية الجزائرية ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى. وهو ما جعل القطاع الفلاحي الجزائري متأخرا في مخصصاته الإستثمارية خاصة في مجالات البحث والتطوير أو مشروعات التنمية المتكاملة، والخدمات الزراعية والتصنيع الزراعي بشكل عام. وهو ما يقوض من فرص الاستفادة من الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، والذي هو مسألة بالغة الأهمية والحساسية في ظل ظروف خاصة كالتغيرات المناخية وتأثير الحروب والتي برزت في العقد الأخير في عديد الدول وما خلفته من تغيير في الخارطة الجيوسياسية واستعمال الغذاء كجزء في هذه المعادلة.

وعلى الرغم من أن الاستثمار الزراعي الجزائري أخذ أشكالا متعددة ضمن مختلف البرامج التنموية الفلاحية المعتمدة، إلا أن المكاسب المتوقعة منه تحتاج إلى مزيد من الإمكانيات من خلال توفير التمويل اللازم والمناسب للنهوض بالقطاع الفلاحي. كالتمويل الإسلامي والذي أثبتت تطبيقاته خاصة في الدول العربية أنه يوفر مجموعة من العقود والذي يأخذ شكلا نقديا أو يوفر تمويلا حقيقيا في شكل أصول.

- **إشكالية الدراسة**

تضطلع الدراسة بتقصي واقع تمويل الاستثمار الفلاحي وتحليل انعكاساته على الإنتاج الفلاحي الجزائري لتعزيز الأمن الغذائي، حيث تحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو أثر القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي على حجم الإنتاج الفلاحي بالجزائر؟ وماهي مكانة التمويل الإسلامي لتعزيز دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟**

- **فرضيات الدراسة:**

تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- يوجد تأثير للقروض الممنوحة للقطاع الفلاحي على الإنتاج الفلاحي الجزائري في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5%.

2- يوجد تأثير للقروض الممنوحة للقطاع الفلاحي على الإنتاج الفلاحي الجزائري في الأجل الطوي عند مستوى معنوية 5%.

3- يتوفر التمويل الإسلامي للاستثمار الفلاحي بالجزائر على تشكيلة متنوعة من العقود.

- **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة من الموقع الذي أصبح يمثله التمويل الإسلامي حديثا ضمن المنظومة الاقتصادية الكلية وتأثيره على التنمية الاقتصادية، إذ نسعى من خلاله إلى الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لأهمية التمويل الإسلامي في تعزيز نمو الاستثمار الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري؛ الأمر الذي من شأنه أن يساعد في توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

- **أهداف الدراسة**

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تقصي واقع الإنتاج الفلاحي الجزائري والمتغيرات المرتبطة به؛
- الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين تمويل القطاع الفلاحي والإنتاج الفلاحي الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تحليل واقع التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي بالجزائر وسبل تطويره.

- **الدراسات السابقة**

من بين الدراسات التي تناولت دور التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الفلاحي نجد: دراسة (العرابي مصطفى طورابيا ندير 2019) بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي السودان أنموذجا؛ فتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية توفر العديد من اشكال التمويل المناسبة والفعالة في مجال التمويل الزراعي؛ كما ساهمت البنوك الإسلامية في تطوير القطاع الزراعي السوداني رغم الصعوبات التي تواجهه.

أما دراسة (عثامنية رؤوف وناصري مروة؛ 2023) بعنوان: التمويل الإسلامي كألية لتمويل القطاع الفلاحي: بنك السلام الجزائر أنموذجا؛ فقد وضحت أهم الصيغ التمويلية الإسلامية المقترحة للقطاع الفلاحي في ظل امتناع عديد البنوك التقليدية عن تمويل هذا القطاع نظرا للطبيعة الإنتاجية التي يتميز بها في الجزائر.

وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع ولكن أغلبها تطرقت إليه بطريقة وصفية فإنا دراستنا هاته تحاول البحث في دور التمويل الفلاحي في تعزيز الاستثمار الفلاحي بالجزائر بالاعتماد على منهج القياس الاقتصادي عن طريق تقدير نموذج قياسي خلال الفترة 2000-2020.

1. الإطار النظري للدراسة

1.1 أبعاد مشكلة الأمن الغذائي

استخدم مصطلح الأمن الغذائي أول مرة في سنة 1974 خلال مؤتمر الأغذية العالمي، لتوضيح أهمية الإمدادات الغذائية والتأكيد على ضرورة توافر الأغذية الأساسية واستقرار الأسعار كشرط اساسي لتحقيق الأمن الغذائي وذلك على المستويين الدولي والوطني. فعرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية **(FAO)** بأنه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمة للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة **(FAO, Declaration on world food security, 1996)**". كما ينظر إليه على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبأسعار تتناسب مع دخولهم **(بن زايد، 2020، ص.48)**.

إن ما يمكن استخلاصه، أن الأمن الغذائي أوسع من الاكتفاء الذاتي في نقطتين هما **(السيد، 1998، ص89)**: الاستقرار في التموين وإمكانية الحصول على الغذاء، ومن جهة أخرى فإن شمول الأمن الغذائي على الواردات التجارية والمساعدات الغذائية بأشكال ممكنة للتموين بالسلع الغذائية يجعله أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما شهدته التجارة الخارجية من تحرير فيما تعلق بالسلع الغذائية. وانطلاقا من مضامين مفهوم الأمن الغذائي فإن توفره يتوقف على الشروط التالية **(صبحي، 1993، ص174)**:

- إنتاج أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية لتلبية الطلب الداخلي والخارجي.
- حصول أفراد المجتمع ومن جميع الطبقات على الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة وفي جميع الأوقات لضمان حياة مقبولة وفق المعايير العالمية.
- امتلاك قوة تفاوضية ذاتية أو الانتماء لعضوية تحالف إقليمي أو غير إقليمي يضمن تأمين الغذاء وتبادله بشروط عادلة ومناسبة اقتصاديا وسياسيا.

2.1 استراتيجيات الأمن الغذائي

إن الاستراتيجيات الغذائية يجب أن تأخذ في الاعتبار كل السياسات التي تؤثر في التحدي الثلاثي المتمثل: في نقل الإنتاج عند الحاجة إليه؛ وتأمين مصادر الدخل لتوفير الغذاء لعديمي الدخل؛ الحفاظ على الموارد؛ ولتوفير الأمن الغذائي المستدام فإن ذلك ينطوي على مجموعة من الاستراتيجيات فيما يلي **(بن خزناجي؛ 2012-2013، ص14)**:

- **التدخل الحكومي:** بالاستثمار العام في الأبحاث الزراعية وخدمات التوسع، والقروض الزراعية التشجيعية، والخدمات التسويقية؛
- **الإصلاحات الزراعية:** من خلال تفادي احتكار السلطة الزراعية من طرف الأقلية؛
- **رؤية شاملة للتجارة الدولية:** مع زيادة نمو تجارة المنتجات الزراعية فإن ذلك يتطلب نقل إنتاج الغذاء إلى البلدان التي تعاني نقصا فيه كون بعض الدول تخسر من حوافز الحماية التي تقلل التجارة من المنتجات

الغذائية والتي يمكن أن تكون لبعض البلدان أفضلية حقيقية فيها؛ وبالتالي يجب على مختلف الدول بإعادة بناء أنظمة تجارتها وضرائبها وحوافزها المتعددة تشتمل على إمكانية الاستدامة البيئية والاقتصادية، وأفضلية نسبية دوليا.

- **القاعدة التكنولوجية:** تتيح التكنولوجيا الحديثة إمكانيات تحسين التغذية وزيادة العمالة على أسس مستديمة، فتقنيات زراعة الأنسجة، ونظم الري الحديثة لمواجهة محدودية الموارد المائية؛ والتصوير بالأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاتصالات، ستساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد؛
- **الموارد البشرية:** إن التحول إلى استخدام التكنولوجيا مهمة صعبة دون تطوير قدرات الموارد البشرية، بإجراء إصلاحات في التعليم من أجل إعداد باحثين أكثر استجابة لحاجات سكان الريف والزراعة.

3.1 مبادئ الاستثمار الزراعي

ينظر للإستثمار الزراعي على هو دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال..) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسدّ حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة.

وللإستمثار الزراعي مجموعة من المبادئ تتناول جميع نماذج الاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية والنظم الغذائية سواء في مجال البحوث ونقل التقنيات ومختلف الخدمات أو في مجال التمويل ومن شأنه أن يساهم كل مبدأ من المبادئ في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ومجموع المبادئ توضح معنى الاستثمار الزراعي المسؤول والأنظمة الغذائية. وتتمثل فيما يلي (أهمية الإستثمار الزراعي؛ https://caus.org.lb؛ ص18):

- الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- الإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة واستئصال الفقر؛
- إشراك الشباب وتمكينهم؛
- احترام حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والوصول إلى المياه؛
- صون الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة وزيادة القدرة على الصمود والحدّ من مخاطر الكوارث واحترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية وتشجيع التنوّع والابتكار؛
- ترقية النظم المأمونة والصحية للزراعة والأغذية؛
- إدراج هياكل للحوكمة وعمليات وآليات للتظلم تتسم بالشمولية والشفافية؛
- تقييم ومعالجة الآثار وتعزيز المساءلة.

يشكل المبدأ الأول حجر الزاوية خاصة في المناطق الأشد ضعفا التي يقطنها السكان المحليون؛ من خلال تحسين إنتاجية الأغذية الصحية والمتنوعة والمقبولة والحد من خسائر المواد الغذائية وإهدارها، ومضاعفة الدخل وتقليص الفقر، وتحسين العدالة والشفافية والنجاعة وتعزيز كفاءة السوق وإنصافها، خصوصا من خلال وضع

مصالح أصحاب الحيازات الصغرى في الاعتبار؛ بالإضافة إلى تحسين استعمال الأغذية بفضل الوصول إلى مياه نقية، والتطهير، والطاقة، والتكنولوجيا، والتعليم، وبخاصة حول طرق تحضير والحفاظ على الأغذية.

أما المبدأ الثاني فيوضح كيف أن الاستثمار الزراعي يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة واستئصال الفقر من خلال احترام المبادئ والحقوق الأساسية للعمل وبخاصة حقوق عمال القطاع الزراعي والغذائي كما هي محددة ضمن اتفاقيات منظمة العمل الدولية للعمل، والقضاء على أوجه استغلال الأطفال. كما يسهم الاستثمار الزراعي في خلق وظائف جديدة وتشجيع العمل المريح بتحسين ظروف العمل وتوفير الحماية والرعاية الصحية، وضمان حد أدنى للأجر الذي يسمح بمستوى معيشي لائق، وفي التنمية الريفية بتحسين الرعاية الاجتماعية وتوفير السلع والخدمات العمومية مثل البحث، والرعاية الصحية، والتعليم، وتنمية القدرات، والتمويل، والبنى التحتية وإدارة الأسواق وتقوية المؤسسات الريفية.

أما المبادئ الأخرى فتوضح كيف أن الاستثمار الزراعي سيسهم في إشراك الشباب وتمكينهم وذلك من خلال الحصول على الأراضي المنتجة، والموارد الطبيعية، المدخلات وأدوات الإنتاج، والخدمات...، والتمويل والتعليم والتكوين والأسواق والإعلام أو إشراكهم في أخذ القرارات. كما توضح كيفية احترام الحيازة المشروعة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات والوصول إلى المياه، وهذا باحترام التوجيهات الطوعية من أجل حوكمة مسؤولة للنظم العقارية المطبقة على الأراضي في إطار الأمن الغذائي الوطني. بالإضافة إلى مراعاة استخدامات المياه القائمة والمحتملة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

4.1 لمحة عامة عن القطاع الزراعي بالجزائر

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تحريك النمو الاقتصادي في غالبية الدول وتوفير فرص العمل فضلا عن توفيره للمواد الخام الأولية لمختلف القطاعات الإنتاجية ذات الصلة. من خلال مجموعة من السياسات والتوجيهات العامة والتي سيكون لها انعكاس على ارض الواقع من خلال حجم الإنتاج الفلاحي وفرص العمل المحققة.

1.4.1 خطط التنمية الزراعية في الجزائر

عرفت الجزائر العديد من خطط التنمية المتعلقة بتطوير القطاع الفلاحي لتحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد من إمكانية تحقيق الأمن الغذائي تمثلت في:

1.1.4.1 برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

انطلق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في السداسي الثاني من سنة 2000 لدعم تكييف أنظمة الإنتاج؛ تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع الفلاحية؛ دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛ دعم البرنامج الوطني للتشجير؛ دعم استصلاح الأراضي بالجنوب. غير أنه عرف جملة من النقائص؛

تمثلت في تحمل الدولة كل نفقات المشاريع المدعمة والذي أدى بالمستفيدين إلى اللامبالاة، وكذا عدم وصول الدعم لمستحقيه وضعف النتائج المتحصل عليها من سياسة الدعم، جاء إصلاح سنة 2005 ليحاول إعطاء أكثر صرامة وتسهيل للحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع **(غردي، 2012، 154)**.

2.1.4.1 برنامج التجديد الفلاحي والريفي

سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، إذ تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية **(بوشنافة، 2020، ص509)**. وقد خصصت الحكومة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار جزائري من النفقات العمومية.

3.1.4.1 مخطط عمل الفلاحة 2015-2019

تقوم الركيزة الأولى في مخطط عمل الفلاحة 2015-2019 على الزراعة والثروة الحيوانية من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية. أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية. في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة وتطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى **(جعفري، 2018، ص109)**:

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 5 %.
- قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري.
- تخفيض قيمة الواردات بـ 2 مليار دولار والوصول إلى قيمة صادرات تقدر بـ 1,1 مليار دولار.
- الوصول إلى مليون ونصف منصب عمل

4.1.4.1 النموذج الفلاحي 2020-2024 الموجه نحو التنمية المستدامة

أدرج القطاع الفلاحي بالجزائر ضمن خارطة الطريقة 2020-2024 المدرجة ضمن برنامج عمل الحكومة، بتركيز الجهود على تطوير الفلاحة الصحراوية، بإنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بأراضي الصحراء لمرافقة أصحاب المشاريع في جنوب البلاد والسماح لهم بالاستفادة من المزايا المتضمنة في مختلف القوانين ذات الصلة. كما تسعى السياسة الفلاحية ضمن النموذج 2020-2024 إلى ترقية الاقتصاد الأخضر من أجال ترشيد تسيير الموارد الطبيعية، من خلال تطبيق أنظمة الري بالرش والتنقيط على مستوى حوالي 939.200 هكتار أي ما نسبته 64% من المساحة الإجمالية المسقية (1.473.919)، كما يشجع القطاع ومنذ

سنة 2020 استعمال الطاقات المتجددة على مستوى المستثمرات الفلاحية الواقعة بالهضاب العليا والجنوب، كما أدرجت الإستراتيجية الجديدة للقطاع فرع الغابات الذي يسهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد وتحسين مداخيل سكان الأرياف عبر إنشاء مناصب عمل خضراء، كما قرر القطاع الاعتماد من جانب أخر على الجامعة كشريك لا مناص منه في ترقية الابتكار والبحث سيما في مجال المخصبات والمبيدات الصديقة للبيئة وكذا في فرع الحلول التكنولوجيا المبتكرة. ولقد مكنت هذه الاستراتيجية من تصدير حوالي 50 ألف طن من المنتجات الفلاحية خلال الربع الأول من سنة 2021، كما تجاوزت صادرات القطاع الفلاحي 100 ألف طن من الخضروات والفواكه سنة 2020.

2. الإطار التجريبي للدراسة

سنحاول من خلال هذا المحور تحليل واقع الإنتاج الفلاحي بالجزائر وأهم المتغيرات المرتبطة به بالإضافة الى قياس أثر القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي على حجم الإنتاج الفلاحي الجزائري للفترة 2000-2020. باستخدام نموذج فترات الإبطاء الموزعة.

1.2 تطور حجم الإنتاج الفلاحي الجزائري والمتغيرات المرتبطة به

1.1.2 تطورات حجم الإنتاج الفلاحي المحلي بالجزائر

للوقوف على مستوى تطورات حجم الإنتاج الفلاحي المحلي بالجزائر نعتمد على الجدول التالي والذي يوضح قيمة الناتج الإجمالي الزراعي للفترة 2000-2021

الجدول رقم (01): تطور قيمة الناتج الإجمالي الزراعي الجزائري للفترة 2000-2021

السنة	القيمة (دج)	السنة	القيمة (دج)	السنة	القيمة (دج)
2000	346171,4	2008	727413,1	2016	21403000
2001	412119,5	2009	931349,1	2017	22191000
2002	417225,2	2010	1015258,8	2018	24700000
2003	515281,7	2011	1173713,9	2019	24294000
2004	580505,6	2012	1421693	2020	25985000
2005	581615,8	2013	1640006	2021	28696000
2006	641285	2014	1772200		
2007	708072,5	2015	12214100		

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، أنظر الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

نلاحظ وجود اتجاه تصاعدي للقيمة النقدية للإنتاج الفلاحي بالجزائر، فبعدما كان 34617,4 مليون دج سنة 2000 إرتفع إلى 581615,8 م دج سنة 2005، وليحقق سنة 2011 ما قيمته 117313,9 م دج وفي سنة 2016 وصل حجم الإنتاج الفلاحي إلى 214300 مليون دج. ليصل سنة 2021 إلى 286960 مليون دج؛ وعلى اعتبار أن القطاع الفلاحي نشاطا اقتصاديا مهما وأساسي في المنضمومة الاقتصادية الجزائرية غير أن مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام	12.2	11.8	12	12	14.1	13

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثاني 2022، بنك الجزائر، أنظر الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Bulletin-n%C2%B059-Arabe.pdf

يشير الجدول رقم (2) إلى أن مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز في أحسن الأحوال 14.1% سنة 2020 للتراجع سنة 2021 إلى 13% ويرجع ذلك إلى تراجع تساقط الأمطار في السنوات الأخيرة نظرا لاعتماد القطاع الفلاحي وخاصة زراعة الحبوب على التساقطات المطرية في عملية الري والإفتقار الى الأساليب الحديثة للري. وإن هذه النتائج تبقى بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الجزائري لمختلف الاحتياجات الغذائية.

2.1.2 تطورات مخصصات التأمين الفلاحي

تتعدد المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي؛ فهناك مخاطر إنخفاض الإنتاج بسبب العوامل الخارجة عن إرادة العاملين بالقطاع كالظروف المناخية، بالإضافة إلى مخاطر انخفاض الأسعار بسبب ارتفاع العرض، وهنا تظهر الحاجة إلى نظام تأمين لهذا النوع من الاستثمارات. ولمعرفة تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي بالجزائر نعتمد على الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي بالجزائر للفترة 2000-2022

السنة	القيمة (دج)	السنة	القيمة (دج)	السنة	القيمة (دج)
2000	949429	2008	759330	2016	3371530252
2001	1431013	2009	786540	2017	2624443490
2002	1220369	2010	842002	2018	2473512837
2003	1039681	2011	1620553	2019	2684518677
2004	993563	2012	2241164	2020	2027908660
2005	780520	2013	2241164	2021	2157189184
2006	604244	2014	2929593	2022	2408135968
2007	544571	2015	3757444326		

Source : Conseil National des Assurances (2018,2019,2020,2021,2022). Note de conjoncture marché de assurances, Quatrième trimester.

نلاحظ أن التأمين الزراعي تراجع من 1431013 دج في (2001) إلى 993563 دج سنة 2004. وفي 2011 سجل 1620553 دج وفي 2022 حقق 2408135968 دج بسبب زيادة الإنتاج الفلاحي؛ وارتباط المخاطر الزراعية بالتغيرات المناخية. كما أن الزراعة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي فإن التأمين يعتبر كألية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة نسبية متدنية مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسائر.

3.1.2 تطورات مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

تتأثر الكميات المعروضة من الغذاء بالمساحة المتوفرة من الأراضي الزراعية ونوعيتها ومقدرتها على الإنتاج، وقد انخفضت المساحة الصالحة للزراعة بالجزائر خلال الفترة 2000-2007 بـ 193000 هتكار، لتواصل ارتفاعها خلال الفترة 2008-2018 لتبلغ حوالي 750517 هكتار سنة 2020.

الجدول رقم (04): تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة للفترة (2000-2020)

السنة	المساحة (هكتار)	السنة	المساحة (هكتار)	السنة	المساحة (هكتار)
2000	7662000	2008	7489000	2016	7404200
2001	7583000	2009	7493000	2017	7470807.1
2002	7547000	2010	7502000	2018	7505017
2003	7503700	2011	7502000	2019	7505017
2004	7493000	2012	7506500	2020	7505017
2005	7511000	2013	7496200		
2006	7470000	2014	7469400		
2007	7469000	2015	7462100		

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي؛ انظر الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA?locations=DZ

4.1.2 مكانة اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر

لمعرفة مكانة العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري نعتمد على الجدول التالي الذي يوضح تطور عدد العمال المشغلون في القطاع الفلاحي للفترة 2000-2020

الجدول رقم (05): تطور عدد العمال المشغلون في القطاع الفلاحي الجزائري للفترة 2000-2020

السنة	عدد العمال	(%)	السنة	عدد العمال	(%)	السنة	عدد العمال	(%)
2000	872880	22	2008	1252000	15	2016	865000	10
2001	1312069	22	2009	1242000	13	2017	1102000	10
2002	1362204	22	2010	1136000	12	2018	1067000	10
2003	1412340	22	2011	1034000	11	2019	1083000	10
2004	1617125	21	2012	912000	11	2020	1083000	11
2005	1380520	19	2013	1141000	11	2021	/	10
2006	1609633	18	2014	899000	9	/	/	/
2007	1170898	16	2015	917000	10	/		/

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020؛ الفضل -2- التشغيل، انظر الرابط: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_Emploi1962_2020Ar.pdf

- بيانات البنك الدولي؛ العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشغلين)-الجزائر- أنظر الرباط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ

ارتفع عدد العمالة الزراعية في الجزائر من 872880 عامل سنة 2000 إلى 1617125عامل سنة 2004، ويمكن إرجاع ذلك إلى بداية التعافي الأمني بالجزائر بعد العشرية السوداء وبداية تفعيل برنامج مخطط التنمية الفلاحية، وبعدها بدأت العمالة الزراعية في التراجع لتصل نسبتها إلى إجمالي العمالة الكلية (9%) سنة 2014 و865000 عامل سنة 2016، أما الفترة 2017-2021 شهدت ارتفاع في اليد العاملة الزراعية لتبلغ 1083000 عامل سنة 20195، ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة لعودة وتثبيت سكان الريف وخفض النزوح الريفي من خلال إنشاء عديد المشاريع الجوارية.

2.2 واقع تمويل القطاع الزراعي بالجزائر.

يعتبر التمويل من أهم الوسائل الضرورية للعملة الإنتاجية الفلاحية لتحقيق ديمومة المؤسسة الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي للمجتمع؛ فالتمويل الفلاحي يمنح المستثمرين فرصة استغلال اراضيهم واستصلاحها وتهيئتها وفي أكثر من دورة انتاجية خلال السنة. واذا استثنيانا التمويل الذاتي فإن القروض البنكية لها الأهمية في تمويل المحصول الإنتاج الفلاحي، كما يساهم في رفع مستوي معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية علي النشاط الاقتصادي.

1.2.2 مفهوم القرض الفلاحي

ينظر للقرض الفلاحي على انه: "مبالغ مالية مدفوعة من طرف مؤسسات مالية للفلاحين سواء كانوا افراد او مؤسسات لتمويل نشاطهم في فترة زمنة محدودة، وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا، و غالبا فان القروض القلاحية قصيرة او متوسطة الاجل ، وقليل منها مخصص للأجل الطويل ، باعتبار النشاط الفلاحي في غالبيته موسميا ". **(علاش، قرامطية، 2017، ص67).**

2.2.2 مخاطر وضمانات القرض الفلاحي

يعتبر خطر عدم قدرة الفلاح على تعويض مبلغ القرض الذي منح له اكبر المخاطر للقرض الفلاحي؛ وعليه فالتمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع بالإضافة الى مجموعة من المخاطر التى ترتبط بطبيعة النشاط الفلاحي من حيث **(زاوي، 2016، ص98):**

- ❖ الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار: تعتمد الفلاحة على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجية كالتغيرات المناخية؛ فيصعب تحديد حجم الانتاج إلا عند تحققه، ولا تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات؛ كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى؛
- ❖ تفكيك الملكية وتعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلي الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وهو ما يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها؛

❖ ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير؛

❖ الرقابة غير المستدامة للفلاح تؤدي بالمستثمر الفلاحي لاستغلال القرض في مجالات اخري.

3.2.2 ضمانات الائتمان الفلاحي

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله ، فالضمان المقدم في حالة القرض القصير أو متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية: كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة القرض طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى كرهن الأصول الثابتة مثل: العقارات، الأراضي ،البناءات والسكنات الريفية.....الخ، ومع ذلك يبقي الائتمان بحاجة إلي سند قوي من طرف مؤسسات كبرى او شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها: التأمين علي الحياة والتأمين علي الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد..) .

4.2.2 الهيئات المانحة للقرض الفلاحي في الجزائر

من اهم المؤسسات المالية و البنوك التى تمنح القروض الفلاحية لصالح الفلاحين في الجزائر نذكر **(سلاوتي؛ غزازي، 2014، ص06)**:

❖ البنك الوطني الجزائري (B.A.N) من سنة 1962 الى غاية 1982؛

❖ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R) ابتداء من مارس 1982 الى يومنا هذا وهو يعد بنك الفلاحة؛

❖ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (C.N.M.A)؛

❖ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (F.N.D.R.A)؛

❖ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (C.R.M.A).

ولقد كان لغياب القرض الفلاحي أحد معوقات الاستثمار في القطاع الفلاحي وانطلق العمل به منذ موسم 2001/2000، ويتكفل كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمهام اساسية لإنجاح البرامج وذلك حسب ثلاثة اسس وهي هيئة الاقراض والتأمين الاقتصادي وحاسب لصناديق العمومية.

5.2.2 أنواع القروض الفلاحية المدعومة كليا من طرف الدولة

القروض المدعومة كليا من الدولة هي تلك القروض التي تتولى فيها الدولة دفع كل الفوائد المترتبة عن التمويل شرط أن يلتزم الفلاح بالسداد المنتظم للقرض، وهذه القروض هي قرض الرفيق وقرض التحدي

1.5.2.2 قرض الرفيق

هو عبارة عن قرض موسمي مدته سنة واحدة اي لموسم فلاحي واحد فقط يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن مميزات قرض الرفيق ان معدل الفائدة فائدة فيه معدوم اي 0% و الذي تتحمله الدولة ممثلة

في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كاملا 5.25% ويستفيد منه كل المستغلون الفلاحون في نظر القانون رقم 16/08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الفلاحون والمربون بشكل فردي أو منظم في اطار التعاونيات، الجمعيات أو الفدراليات، وحدات المصالح الفلاحية ومخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وهو يغطي الفعاليات الفلاحية التالية:

- ❖ اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بالنشاط الفلاحي (البذور، الشتلات، الاسمدة، المبيدات)؛
- ❖ اقتناء الاعلاف للحيوانات المخصصة للتربية؛
- ❖ اقتناء كل الانواع ووسائل السقي ومنتجات الادوية البيطرية؛
- ❖ اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك؛
- ❖ تقوية قدرات الاستغلاليات الفلاحية في مجال نظام الري والمعدات الفلاحية في اطار القرض الايجاري، بالإضافة الى ذلك بناء او اعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي و التخزين على مستوى المستغلات الفلاحية و بناء البيوت البلاستكية؛
- ❖ اعادة تعمير الاسطبلات.

2.5.2.2 قرض التحدي

هو شكل من اشكال قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة المدة، ومعدل الفائدة فيه معدوم اي 0% خلال 3 سنوات الاولى و1% خلال السنة الرابعة والخامسة، ليرتفع الى 3% في السنة السادسة والسابعة، ثم يستقر عند المعدل العادي المطبق على القطاع الفلاحي بعد السنة الثامنة، حدد سقفه بمليون دينار لكل هكتار للمستثمرات التي لا تتعدي مساحتها 10 هكتارات، و مائة مليون دينار للمستثمرات الفلاحية التي تفوق مساحتها 10 هكتارات، وهو قرض موجه للمستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي، و للمشاريع الفلاحية الموطنة على مساحة غير مستغلة، سواء المملوكة ملكية خاصة او مالكة لحق الامتياز **(قريد؛ 2016، ص15)**.

وللحصول على قرض التحدي وضعت الوزارة الوصية على القطاع شرطين وهما:

- ❖ بالنسبة للأراضي غير المستغلة والمملوكة ملكية خاصة يجب ان تخلو من جميع اشكال النزاع؛
- ❖ يجب ان تفوق نسبة تغطيتها 60% من طرف صندوق الضمان الفلاحي بالنسبة للمشاريع التوسعية.

أما فيما يخص مجالات التى يشملها قرض التحدي فهي:

- ❖ اشغال تهيئة وحماية الأراضي؛
- ❖ تطوير السقي الفلاحي؛
- ❖ وسائل الانتاج واكتساب المؤهلات للحصول على المواد الاولية البذور، نباتات،اسمدة)؛
- ❖ عمليات تطعيم النباتات؛ اقتناء العتاد الفلاحي؛ اقتناء وسائل النقل الخاصة؛ اقتناء عتاد و تجهيزات تربية المواشي.

❖ انجاز منشات التخزين والتحويل والتعبئة والتغليف والتقييم

6.2.2 قياس أثر التمويل الفلاحي على حجم الإنتاج الفلاحي بالجزائر

1.6.2.2 التطور التاريخي لتمويل القطاع الفلاحي بالجزائر

للإطلاع أكثر على تطور تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2000–2020) نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور القروض الفلاحية في الجزائر للفترة (2000–2020)

الوحدة: مليون دج

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
2000	18911.40	2007	94208.65	2014	43380.75
2001	47538.65	2008	173942.47	2015	45590.76
2002	44654.68	2009	166557.82	2016	24059.32
2003	69597.43	2010	170422.96	2017	23798.65
2004	72798.20	2011	167031.68	2018	22478.12
2005	74744.00	2012	40409.97	2019	21548.43
2006	88896.06	2013	49893.28	2020	20314.41

المصدر: بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية الفلاحية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021–2022، ص84.

من الجدول أعلاه نلاحظ الميل التصاعدي للقروض الفلاحية من سنة 2000 إلى سنة 2011 بنسبة (783%) وهي نسبة تعكس توجه الدولة نحو القطاع الفلاحي وفق مخططات التنمية الفلاحية المنتهجة، وبعدها سنة 2011 نلاحظ تراجع حاد في القروض الفلاحية لتصل إلى ما قيمته 20314.41 مليون دينار جزائري سنة 2020.

2.6.2.2 النمذجة القياسية لأثر التمويل الفلاحي على الإنتاج الفلاحي بالجزائر (2000–2020)

بعد عرض وتحليل أهم المتغيرات المتعلقة بالدراسة، نحاول تقدير نموذج قياسي يفسر أثر التمويل الفلاحي على الإنتاج الفلاحي مع مجموعة من المتغيرات الأساسية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي. ولهذا الغرض فإن كل المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم العشري وبالإعتماد على نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، لتقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل. وتتمثل الصياغة الدالية للنموذج في:

$$Pagr = f(Fagr, AsAgr, LAgr, TAgr)$$

حيث:

PAgr: حجم الإنتاج الفلاحي بالجزائر؛ Fagr: القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي بالجزائر AsAgr : مخصصات التأمين الفلاحي؛ ؛ LAgr: مساحة الأراضي الزراعية؛ TAgr: العمالة الفلاحية.

ولتقدير نموذج الدراسة واختبار التكامل المشترك وفق منهج (ARDL)، فقد تم اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام معياري (AIC) و(SH)، غير أن برنامج Eviews12 يختارها أليا، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PAGR)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/05/23 Time: 08:58
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	105.1494	51.91560	2.025392	0.0825
PAGR(-1)*	-0.168756	0.096960	-1.740466	0.1253
FAGR(-1)	0.168926	0.081231	2.079565	0.0761
ASAGR(-1)	0.103410	0.041471	2.493565	0.0414
LAGR(-1)	-15.51370	7.576517	-2.047603	0.0798
TAGR(-1)	0.177394	0.273331	0.649009	0.5370
D(FAGR)	-0.013146	0.074989	-0.175312	0.8658
D(FAGR(-1))	-0.144047	0.076727	-1.877402	0.1026
D(ASAGR)	0.280731	0.020677	13.57704	0.0000
D(LAGR)	-28.62739	8.861417	-3.230566	0.0144
D(TAGR)	0.238655	0.288084	0.828423	0.4348
D(TAGR(-1))	0.325120	0.228682	1.421713	0.1981

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews12.

كقراءة إحصائية عامة على النموذج نشير إلى أن كل من القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي ومخصصات التأمين الفلاحي معنوية عند 10% وهذا وفقا لاختبار (Student)، حيث كلما ارتفعت القروض المخصصة للقطاع الفلاحي بـ1% يرتفع حجم الإنتاج الفلاحي الجزائري بـ 0.16%؛ بينما مخصصات تساهم في ارتفاع الإنتاج الفلاحي بـ 0.10%؛

أما اختبار Fisher فيشير إلى أن النموذج معنوي ككل، بينما معامل التحديد المصحح يوضح أن تغيرات المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته 97.74% من التغيرات التي يمكن أن تحدث في حجم الإنتاج الفلاحي بالجزائري للفترة 2000-2020

كذلك من نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (01) في الملحق فإن اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك أثبت صحة ذلك حيث بلغ قيمته 8.63 وهي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية (5%)؛ كما أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج معنوي عند (1%) والذي بلغت قيمته (-0.1687)، وهو ما يعني تحقق

العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو ما يستعدي ضرورة البحث عن العلاقة طويلة الأجل وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FAGR	1.001005	0.763343	1.311344	0.2311
ASAGR	0.612776	0.163594	3.745719	0.0072
LAGR	-91.92974	79.36830	-1.158268	0.2847
TAGR	1.051188	1.975025	0.532240	0.6110
C	623.0855	536.2781	1.161870	0.2834

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews12.

على ضوء النتائج المتوصل إليها فإن اختبار (STUDENT) أثبت أن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي غير معنوية على المدى الطويل. وعليه فإن هذه النتائج تؤكد على ضرورة البحث عن طرق تمويلية أخرى للقطاع الفلاحي بالجزائر وذات أثر طويل المدى للتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ولعل أهم هذه الطرق هو التمويل الإسلامي.

6.2.3 أفاق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي الجزائري

على اختلاف القروض البنكية فلم يكن للتمويل الإسلامي أي دور في تمويل مختلف نشاطات الاقتصاد الجزائري؛ إلى غاية ظهور أول بنك إسلامي وهو بنك البركة سنة 1990 لينضم اليه بنك السلام سنة 2008، غير أن حصتهما لم تتجاوز (3%) في أحسن الأحوال من حجم القطاع المصرفي. ومع بداية 2020 صدر أول قانون للبنوك التشاركية (الإسلامية)، يتيح للبنوك التقليدية العاملة بالجزائر تقديم خدمات التمويل الإسلامي. ولعل أهم البنوك الناشط في السوق الجزائري لتقديم خدمات التمويل الإسلامي بالجزائر نجد: بنك التنمية الفلاحية والريفية؛ البنك الوطني الجزائري؛ مصرف السلام

1.6.2.2 بنك التنمية الفلاحية والريفية وخدماته المالية الإسلامية للقطاع الفلاحي

يعتبر بنك التنمية الفلاحية والريفية (بدر بنك) مؤسسة مالية وطنية تم انشاؤها في 13 مارس 1982، كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم. ومن أهم خدماته في مجال الصيرفة الإسلامية نجد (بنك بدر؛ الصيرفة الإسلامية، تمويلات بضيغة المرابحة)

- ❖ المرابحة للإنتاج الفلاحي: يسمح هذا القرض بتقديم حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الألات ومعدات الري...الخ) وحتى اقتناء الماشية.
- ❖ المرابحة غلتي: يسمح هذا القرض للفلاحين في تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات)؛ وقرض المرابحة غلتي هو عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل بناءا على

طلبه وبسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح ومعروف متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة.

2.6.2.2 نافذة البنك الوطني الجزائري على المالية الإسلامية وموقع الإستثمار الزراعي منها

يقدم مجموعة من الخدمات المالية الإسلامية للأفراد والمهنين والمؤسسات وتتمثل فيما يلي: (الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري)

- ❖ الخدمات المالية الإسلامية للأفراد تتمثل في: المرابحة لاقتناء سيارة؛ المرابحة العقارية والمرابحة للمعدات؛
- ❖ الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات تتمثل في: الإجارة؛ حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد؛ المرابحة للستغلال؛ المرابحة للاستثمار ؛
- ❖ الخدمات المالية الإسامية للمهنين وتتمثل في: الإجارة؛ حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد؛

3.6.2.2 دور بنك السلام في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري

يقدم بنك السلام مجموعة من الخدمات المالية الإسلامية للأفراد والمؤسسات غير أنها غير موجهة بصفة متخصصة للقطاع الفلاحي فنجد مثلا تمويلات الاستغلال والموجهة إلى:

- ❖ شراء مواد أولية أو إستهلاكية؛
- ❖ ممارسة نشاط ذو طابع موسمي؛
- ❖ القيام بعملية إستيراد أو تصدير ؛
- ❖ البدء في إنجاز صفقة عمومية.

إن تمويلات الإستغلال هذه تتم وفق الصيغ الإسلامية التالية: المرابحة قصيرة الأجل؛ السلم؛ المشاركة

3. مناقشة النتائج

إن تعزيز الأمن الغذائي يتطلب وجود مجموعة من السياسات؛ وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال مختلف برامجهما التنموية في المجال الفلاحي، كان بدايتها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛ لتصل في هذه الأثناء إلى النموذج الفلاحي 2020-2024 الموجه نحو التنمية المستدامة. والذي هو بحاجة إلى مرافقة تمويلية بناءة كون الإستثمار هو صلب معادلة التنمية الفلاحية. ومن خلال دراستنا هذه فإننا نقف نتيجة مهمة وهي أن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي لا تساهم في الإنتاج الفلاحي بالجزائر على المدى الطويل.

فعلى الرغم من تنامي أهمية التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي فإننا نقف في الجزائر على نوع من الاحتكار لهذه الخدمات في بنك واحد وهو بنك التنمية الفلاحية والريفية نظرا لكونه بنك قديم في المجال الفلاحي وعلى دراية تامة بخبايا هذا القطاع بالجزائر.

ومن جهة أخرى فإننا نقف على نقطة مهمة وهي غياب بيانات دقيقة عن حجم التمويلات المتجهة نحو القطاع الفلاحي؛ لكن من المؤكد أن تفعيل دور التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي لا يخضع فقط لألية السوق، بل يتطلب تدخلا فاعلا من طرف الدولة

وهناك جزئية مهمة لا بد من الإشارة إليها تتعلق بالتمويل غير الرسمي للقطاع الزراعي والتي تظهر أنها تقترب كثيرا من صيغ التمويل الإسلامي، على سبيل المثال، تقترب طريقة شراء المنتج الزراعي قبل انتاجه من عقد السلم، غير أن المتتبع لمعظم تطبيقات تلك العقود يجد اختلافا واحدا ومؤثرا في تلك العقود وهو أنها تقوم على بيع منتج زراعي لمزرعة معية.

كذلك تقترب الشراكة بين المزارعين وأسلوب الإئتمان التجاري من عقود المشاركة والمزارعة والمساقاة. وبالرغم من أهمية التمويل غير الرسمي على مستوى القطاع ككل، إلا أنه على المستوى الجزئي (مستوى المزارع الفرد) يعتبر مصدرا غير مضمون، فالممولون يتحولون من مزارع لأخر بناءا على عوامل كثيرة كالتكلفة والربح المتوقع. وطبيعة المنتج ومتطلبات السوق وغيرها.

وفي الحقيقة أن هذا التحدي ينتج عنه فرضة كبيرة وهي الاستفادة من كون هذا النوع من العقود التي تتم بشكل غير رسمي تمثل نسبة معتبرة من تمويل القطاع الزراعي، من خلال تبنيها من طرف مؤسسات مالية مختصة. وبالرغم من صدور قانون البنوك التشاركية المحدد للعقود الممكن استخدامها من طرف البنوك والتي من بينها عقود السلم والمشاركات إلا أن استخدامها على مستوى البنوك التجارية (التقليدية أو الإسلامية) قد لا يكون هو الطريقة المثلى لتبني هذه العقود.

4. خاتمة

إن تعزيز الأمن الغذائي يتطلب وجود مجموعة من السياسات؛ وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال مختلف برامجهما التنموية في المجال الفلاحي، كان بدايتها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛ لتصل في هذه الأثناء إلى النموذج الفلاحي 2020-2024 الموجه نحو التنمية المستدامة. والذي هو بحاجة إلى مرافقة تمويلية بناءة كون الاستثمار هو صلب معادلة التنمية الفلاحية.

إن التجربة الجزائرية في مجال الصناعة المالية الإسلامية حديثة نسبيا إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى خاصة ما تلق بالقطاع الفلاحي، فقد أوضحت الدراسة أن هذا التوجه مازال متواضعا فتفعيل دور التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي لا يخضع فقط لألية السوق، بل يتطلب تدخلا فاعلا من طرف الدولة. بدليل أن التمويل غير الرسمي للقطاع الزراعي مازال مسيطرا؛ كما اليات الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي ولدت ذهنيات خاطئة لدى الفلاحين بأهمية التمويل الفلاحي لتشجيع الاستثمار الزراعي.

ومن جهة أخرى فإن صدور قانون البنوك التشاركية المحدد للعقود الممكن استخدامها من طرف البنوك والتي من بينها عقود السلم والمشاركات إلا أن استخدامها على مستوى البنوك التجارية (التقليدية أو الإسلامية) قد لا يكون هو الطريقة المثلى لتبني هذه العقود.

وفي جزئية أخرى مهمة، فإن مساهمة البنوك الإسلامية بما فيها الفروع والنوافذ الإسلامية في تمويل الاستثمار الزراعي جد منخفضة، إذ لا تتوفر البيانات الكافية من طرف مقدمي هذه الخدمات؛ ومع ذلك لا يمكن لوم تلك المؤسسات إذ أنها تحتاج إلى بعض الوقت ليصبح للتمويل المصرفي الإسلامي اسهام معتبر في القطاع الفلاحي لتعزيز واستدامة الأمن الغذائي الجزائري لذلك نقدم جملة من الاقتراحات في هذا الخصوص متمثلة فيما يلي:

- ضرورة تعزيز الوعي لدى المستثمر الفلاحي بأهمية البنية التشريعية والمؤسسية للمالية الإسلامية بالجزائر وأنها تغطي الكثير من الجوانب التي تؤهل التمويل الإسلامي للعب دور أساسي في تمويل القطاع الزراعي؛
- يجب أن توفر عقود التمويل الإسلامي تشكيلة متنوعة من العقود والأليات التمويلية التي يتوقع وضعها حيز التطبيق إلى الاسهام في حل جزء من تحديات نقص تمويل القطاع الزراعي بالجزائر؛
- يحتاج الفاعلون في قطاع التمويل الإسلامي بما في ذلك الجهات الحكومية إلى النظر في تكلفة التمويل والتي هي مرتفعة نسبيا؛ الأمر الذي يحد نسبيا من التوسع في استخدام هذا النوع من التمويل في مجال الزراعة.

5. المراجع:

1- أحمد علاش، زهية قرامطية. (2017). القروض الفلاحية واشكالية عدم السداد –حالة الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية. المجلد 4 العدد7. جامعة الجلفة. ص ص 73-87.

2- أهمية الإستثمار الزراعي. على الرابط https://caus.org.lb؛ تاريخ الإطلاع: 2023/06/20.

3- بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية الفلاحية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022.

4- بن خزناجي أمينة. (2012-2013). دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير. جامعة سطيف 1. الجزائر.

5- بنك بدر. الصيرفة الإسلامية، تمويلات بضيغة المرابحة، أنظر الرابط: https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%a8%d8%/ad%d8%a9

6- بوشنافة، رضا، (2020)، إشكالية تعزيز الأمن الغذائي: دراسة قياسية لمحددات الإنتاج الفلاحي بالجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، ص ص 505-519.

7- زاوي بومدين. (2015-2016). التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر. أطروحة دكتوراه. جامعة معسكر. الجزائر.
8- صبحي القاسم. (1993). الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله. ط1، مؤسسة عبد الحميد موساوي.
9- الصيرفة الإسلامية. البنك الوطني الجزائري، أنظر الرابط: https://www.bna.dz/financeislamique/ar
10- عبد السلام محمد السيد. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت.
11- عثامنية رؤوف، ناصري مروة. (2023). التمويل الإسلامي كألية لتمويل القطاع الفلاحي -بنك السلام الجزائر نموذجا- مجلة الأبحاث الاقتصادية. المجلد (18). العدد 01. الجزائر. ص ص 223-240.
12- غردي محمد، 2011-2012، القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3. الجزائر.
13- غزازي عمر، سلاوتي حنان. (2014) أهمية التمويل الفلاحي في انعاش الاقتصاد الوطني، مداخلة في الملتقي الدولى الثالث حول : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية ، يومي 28 و29 فيفري 2014، جامعة المدية.
14- قريد مصطفي، فرحات عباس. (2016). تقييم سياسة تمويل المستثمرات الفلاحية المنتجة للحبوب في الجزائر خلال الفترة 1987 -2015. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد (1). العدد 1. جامعة المسيلة. ص ص 10-22.

6. الملاحق

الجدول رقم (01): نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج اثر التمويل الفلاحي على الإنتاج الفلاحي الجزائري للفترة 2000-2020

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PAGR)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/05/23 Time: 13:45
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FAGR)	-0.013146	0.041207	-0.319036	0.7590
D(FAGR(-1))	-0.144047	0.040958	-3.516949	0.0098
D(ASAGR)	0.280731	0.009988	28.10645	0.0000
D(LAGR)	-28.62739	4.128234	-6.934536	0.0002
D(TAGR)	0.238655	0.126930	1.880205	0.1021
D(TAGR(-1))	0.325120	0.116165	2.798781	0.0266
CointEq(-1)*	-0.168756	0.017908	-9.423394	0.0000

R-squared	0.984981	Mean dependent var	0.094721
Adjusted R-squared	0.977471	S.D. dependent var	0.188374
S.E. of regression	0.028274	Akaike info criterion	-4.016419
Sum squared resid	0.009593	Schwarz criterion	-3.668467
Log likelihood	45.15598	Hannan-Quinn criter.	-3.957531
Durbin-Watson stat	2.386361		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.633367	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews12.